



مقالات

متى يبدأ قيس سعيد بناء الكباري؟



الجمعة 24 سبتمبر 2021 11:49 ص

وائل قنديل

ليس السؤال من أين لقيس سعيد بهذه الجرأة على حرق الثورة التونسية، التي كنا نعدها نقطة الضوء الوحيدة في بحر طلمات الربيع العربي المغدور، وإنما السؤال هو: من أين لهذه الثورة بهذه القابلية للسكوت على عريدة شخصٍ استغلها واستثمر فيها وتسلقها، حتى بلغ ما يشتته من حدائق الدكتاتورية والسلطان؟

ما فعله قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليوليو الماضي كان نسفاً لكل القيم الديمقراطية التي جاءت بها ثورة الياسمين.. أما ما أقدم عليه، يوم أول من أمس، من تحويل الاستثنائي إلى حالة مستقرة ودائمة، فهو الإعلان، بمنتهىوضوح، أن ثورة لم تقم، ولم تغير، ولم تفرض واقعاً جديداً في تونس.

كما أن السؤال في هذه اللحظة الدرامية المثيرة، أيضاً، ليس هو: إلى أين سيصل قيس سعيد أبعد مما وصل إليه، بل: متى يظهر الجنرال الذي يقدم نفسه للتونسيين في هيئة المخلص، الذي جاء لإنقاذ الأمة من عريدة السياسيين واشتباكاتهم، التي تندثر بأخطار وخيمة على البلاد والعباد، ويقول لهم إنه قرر توقي السلطة، لأن الشعب لم يجد من يحנו عليه؟.

منذ اليوم الأول لقرارات قيس سعيد الانقلابية بـإلغاء الحياة البرلمانية وحل الحكومة، قلت إن الجل، من حيث القدرات الشخصية، لا يستطيع القيام بانقلابٍ على مستوى عائلته الصغيرة. ومن حيث الجماهيرية هو أكثر ضالة من أن يقفر بتونس تلك القفرة المجنونة في عمق محيط الثورات المضادة، وبالتالي هو ليس أكثر من وجهة مدنية لانقلابٍ عسكري صامت، لم يعلن عن نفسه بشكل كامل، مكتفياً بتأمين انقلاب الرئيس المدني المنتخب على الدستور، منصباً نفسه فرعوناً يشبه تلك المومياوات التي زارها في متحفها بالقاهرة، مدعاً من الانقلابي الأول في المنطقة، والذي كان رأس الحرية في مشروع الحرب على الربيع العربي.

في حالة قيس سعيد، وبما أنه لم ينحدر من قمة مؤسسة عسكرية، تتحين الفرصة لاستعادة الهيمنة على السياسة، فلن تسعفه الظروف لكي يبني الكباري والكتل الخرسانية بيده، وباليد الأخرى يهدم جسوراً إنسانية وينسف قناطر اجتماعية، فذلك الدور محجوز للجنرال الذي لم يظهر بعد.

على أن ذلك كله من الممكن أن يكون حرثاً في البحر، وينهار كالرماد الناعمة، لو أن نخبة سياسية وجماعة وطنية تونسية استوعبت الدرس المصري، ودققت النظر في مآلات مجموعات الانتهازية السياسية التي اصطفت مع

الجرائم لهدم البناء السياسي برمته، تحت مزاعم الخوف على مستقبل الديمقراطية والحياة المدنية من فضيل الإسلام السياسي الذي وصل إلى الحكم، وفق مبادئ وقواعد أقرّت بها الأطراف كلها.

يمكن لأي سياسي أو مواطن تونسي أن يلقي نظرة على الحالة المصرية، وأخرى على الحالة المغربية، حيث ثبت، في حالة الثانية، أن بالإمكان إراحة الطرف المنتمي للإسلام السياسي بطرق أخرى غير الانقلابات الدستورية والعسكرية، من دون حرق الحياة السياسية كلها، كما جرى في الحالة المصرية التي سلمت الثورة لأعدائها، وأجهزت على التجربة الديمقراطية في بداياتها.

الآن في تونس هناك شخص يسلك وكأنه يمارس بلطجة سياسية، معلناً: أنا الدستور والنظام والحكومة والقضاء والقدر .. أنا الثورة والثورة المضادة .. أنا الانقلاب بيدي الجيش وبالأخرى الشرطة، والقضاء آخره بإصبعي، لكنه، في نهاية المطاف، ليس إلا ممثلاً معموراً يؤدي دور البطولة في دراما تقليدية معروفة نهايتها.

أمام مأزق خطير من هذا النوع، حرّي بالقوى السياسية التي ترعم الخشية على الديمقراطية والمدنية من الإسلام السياسي أن تسأل مثيلتها في مصر عن أحوالها الآن بعد ثمان سنوات مظلمة، بدأت باستدعاء الجنرالات والثورة المضادة لاسقاط رئيسٍ أصدر إعلاناً دستورياً بإعفاء نائب عام النظام الذي أسقطته الثورة، ثم تراجع عن هذا الإعلان، بعد أن رفضه كثيرون منا ، على الرغم من أنه لم يكن هناك برلمان أو دستور في ذلك الوقت.

ما فعله قيس سعيد، لا يمكن مقارنته بما حاول أن يفعله الرئيس محمد مرسي في 2012 حين استخدم سلطاته في إصدار إعلان دستوري مؤقت، فالأخير كان على رأس نظام بلا مجلس تشريعي، ولم يقرّ دستوره بعد، فكان مضطراً للجوء لإجراءات تشريعية استثنائية ووقتية، تم النظر إليها باعتبارها استبداً بالسلطة ودكتاتورية في الحكم تنزع الشرعية عن صاحبها.

أما قيس سعيد فقد أسقط المجلس التشريعي، وألغى الحكومة، وتغول على القضاء، ولم نسمع صوتاً للتيارات السياسية العربية التي أعلنت الحرب ضد الشهيد محمد مرسي، وهي تصرخ وانقلاباه.

المصدر: العربي الجديد

